الباب الثانى

لجنة التحقيق الدولية فى اغتيال الحريرى

الفصل الأول

لجنة الحريرى فى إطار لجان التحقيق الدولية

تقديم:

تشكلت اللجنة الدولية للتحقيق فى اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٧، واعتبر القرار أن الاغتيال جريمة إرهابية، وحدد مهمة اللجنة بأنها مساعدة السلطات اللبنانية فى الكشف عن مرتكب الجريمة، التى راح ضحيتها واحد وعشرون آخرون فى هذه الجريمة. ونعرض فى هذه الدراسة للسوابق التحقيق الدولى، حتى يمكن التعرف على وضع اللجنة الخاصة بالحريرى فى سياقه الموضوعي والتاريخى.

المبحث الأول

لجان التحقيق الدولية فى إطار اتفاقيتى لاهاى للسلام

نصت اتفاقية السلام الأولى التى انتهى إليها مؤتمر السلام الأول فى لاهاى عام ١٨٩٩ضمن عدد آخر من الاتفاقات الخاصة بقواعد الحرب البرية على أن تسوى المنازعات التى تنشب بين الدول بالطرق السلمية عن طريق لجان التحقيق. ومهمة لجان التحقيق فى هذه الحالة، هو الخروج بموقف محايد فنى، لكى يحسم الخلاف حول الوقائع أو حول القانون، فكانت هذه اللجان فى الواقع تتمتع فى نفس الوقت بسلطة قضائية، ولكن قضاءها لم يكن ملزماً من الناحية الفنية، وإن كان مصدر الالزام فيه هو اتفاق الدولتين المتنازعتين على تشكيل اللجنة، وعلى القبول بقرارها. وقد تشكلت بموجب هذه الاتفاقية لجنة تحقيق واحدة فى قضية North Sea Incident، وهو حادث وقع بين بريطانيا وروسيا، المعروف بقضية The Dogger Bank Case، وتشكلت اللجنة من خمسة أعضاء، وبدأ التحقيق فى

١٩٠٤/١١/٢٥، وقدمت اللجنة تقريرها فى أواخر ١٩٠٥، وقد قبلت الدولتان قرار لجنة التحقيق[1].

وقد تم إبرام اتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية فى مؤتمر لاهاى الثانى للسلام عام ١٩٠٧، ودخلت حيز النفاذ فى ١٩١٠/١/٢٦، وأضافت هذه الاتفاقية إلى الاتفاقية الأولى عام ١٨٩٩ أحكاماً جديدة تتعلق بالمثمنين والوكاء والاستشاريين والمحاميين واستدعاء الشهود، وكلفت المحكمة الدائمة للتحكيم بأن تكون مسجلاً للجان التحقيق الدولية وفق هذه الاتفاقية، فى مقرها فى لاهاى. وقد تضمنت اتفاقية لاهاى الأولى فى المؤتمر الثانى القسم الثالث (المواد من ٩-٣٦) الأحكام الخاصة بلجان التحقيق الدولية، حيث تختص هذه اللجان بالنظر فى المنازعات التى تتطلب تحقيقاً دولياً، والتى لا تتصل بشرف الدولة أو بمصالحها الحيوية، كما تختص هذه اللجان بالمنازعات التى تنشأ عن الاختلاف فى الرأى أو الوقائع، والتى يرغب أطراف الاتفاقية فى تسويتها بهذه الطريقة بعد عجزهم عن تسويتها بالطرق الدبلوماسية. من الواضح أن مهمة هذه اللجان هى الفصل الميدانى عن طريق التحقيق فى النزاع بشكل نزيه ومحايد، مما يساعد على التوصل لتسوية هذه المنازعات. تتشكل لجنة التحقيق الدولية باتفاق بين أطراف النزاع، وتحدد اللجنة نفسها الواقع محل النزاع، والطريقة التى تتشكل بها والوقت اللازم لعملها، كما تحدد صلاحيات أعضاء اللجنة والمقر، واللغات المستخدمة فى عملها، والإجراءات التى تتم أمامها، وغيره من التفاصيل الإجرائية، مما يكون محل اتفاق أطراف النزاع بالتفصيل. ووفقاً لهذه الاتفاقية تم الفصل فى قضتين، إحداهما بين فرنسا وإيطاليا، والثانية بين ألمانيا وهولندا، مما لا يتسع المقام لتفصيل القول فيهما.

---

(1) تتلخص القضية فى قيام الأسطول الروسى فى بحر الشمال فى ١٩٠٤/١٠/٩ بإطلاق النار على أحد مراكب الأسطول البريطانى، مما أدى إلى خسائر فى الأرواح، وبقية مراكب الأسطول.

لجان التحقيق فى مرحلة مابين الحربين العالمتين الأولى والثانية

كانت لجان التحقيق، كما كان الحال فى ظل اتفاقية لاهاى الأولى، تشكلها الدول الأطراف فى المنازعات الدولية، ولم تتدخل المنظمة الدولية أو الجهة الدولية المختصة فى تشكيل أو التوجيه إلى تشكيل هذه اللجان، التى كانت تتشكل من فقهاء معروفين، وتستعين بالخبراء والفنيين فى عمل قضائى كامل، لكنه لم يدعى هذه الصفة، واستمد قوته التنفيذية كما أشرنا من اتفاق الطرفين الذى يتم بموجبه تسوية النزاع، وتشكيل اللجنة، ويشار فيه عادة إلى قبول الأطراف بقرار اللجنة، وكان ذلك أشبه بالتحكيم الدولى، الذى كان لايزال يسيطر على بيئة العلاقات الدولية، الذى كانت تعتمد القوة أساساً وأسلوباً لتسوية المنازعات، وكانت كما اشرنا تضع تحفظات على نوع النزاع الذى يسوى بهذه الطريقة. تلك كانت المرحلة التى سبقت قيام عصبة الأمم، ومنظمة العمل الدولية، والمحكمة الدائمة للعدل الدولى، ووضع ضوابط على سلوك الدول، سواء أثناء القتال، أو فيما يتعلق برخصة استخدام القوة لتسوية النزاع، وكلها عناصر متضامنة فى بناء عالم جديد بعد الحرب العالمية الأولى.

من ناحية أخرى، نصت اتفاقيات Bryan على إنشاء لجان دائمة للتحقيق، وهذه اللجان تحركت خطوة أخرى نحو مرونة واضحة، حيث يستطيع أى طرف من أطراف النزاع أن يطلب عقد هذه اللجان دون موافقة الأطراف الأخرى فى النزاع، فكانت هذه اللجان أشبه بالمحاكم الجاهزة التى تم إنشاؤها، وتحديد القانون الذى تطبه، أو قانون الإجراءات الذى تهتدى به. ويخلص الشراح والدراسون لهذه اللجان إلى أنها لعبت دوراً حيوياً خلال هذه المرحلة فى تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وكان أبرز القضايا التى سويت فى إطار هذه اللجان هى قضية Red crusader فى ١٩٦٢/٣/٢٣.

المبحث الثانى

لجان التحقيق الدولية المعاصرة

إذا كان للدول الحق فى أن تشكل لجان التحقيق الدولية بالطريقة التى عرفتها اتفاقات لاهاى عامى ١٨٩٩، ١٩٠٧، فإن المنظمات الدولية أصبحت تقرر إنشاء لجان لتقصى الحقائق عندما يحتدم النزاع بين الدول الأعضاء حول الوقائع التى تؤدى إلى هذا النزاع. فقد أنشأت منظمة العمل الدولية عدداً كبيراً من لجان التحقيق للمنازعات المتعلقة بالعمل، كما أن قضية Trotsky والاتهامات التى وجهت إليه عام ١٩٣٧ كانت موضوع محاكمات فى موسكو، التى أدانته فى ذلك الوقت، ولكن رغم ذلك تشكلت لجنة تحقيق مبدئية فى ١٩٣٧/٤/١٠، رئاسها جون ديوى، وضمت ثلاثة من كبار الفقهاء توجهت منها لجنة فرعية إلى المكسيك للحصول على شهادة Trotsky كشهاد ولست مدعى عليه أو متهماً، ومعروف أن تروتسكى قد انشق على الأغلبية ضمن ما سمى "بالمناشفة" فى مقابل "البلاشفة" عند قيام الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧، وكان الخلاف بين المناشفة والبلاشفة يدور حول ما إذا كانت الثورة يجب أن تعزز أقدامها فى روسيا ثم تنطلق إلى ما وراءها، أم أن نشر الشيوعية فى الخارج هو الذى يعزز مكانة الثورة الشيوعية فى روسيا.

ومن أمثل لجان التحقيق الدولية الحديثة نذكر لجنة التحقيق فى تيمور الشرقية، وفى التوجو، وفى بوروندى، وأخيراً فى دارفور.

١- لجنة التحقيق الدولية فى تيمور الشرقية

من المعلوم أن تيمور بشرقها وغربها جزء من أندونسيا، وأن هولندا احتلت أندونيسيا منذ القرن السادس عشر، وتم الجلاء عنها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما كانت هولندا نفسها تقع تحت الاحتلال الألمانى، ثم بدأت تظهر قضية تحت عنوان تيمور الشرقية بعد انسحاب هولندا منها كآخر موقع لها فى أندونيسيا

عام ١٩٧٥. فكان من الطبيعى أن تضمها أندونيسيا إلى أراضيها، ولكن لما كان أغلبيتها مسيحية، فقد تحمس لها الغرب ضد أندونيسيا الدولة الإسلامية، وتقاعست منظمة المؤتمر الإسلامى عن مساندة أندونيسيا، فتصدت أستراليا نيابة عن الغرب لأندونيسيا، وتم تشجيع منظمة تطالب بالاستقلال تدعمها الدول الغربية، وتعتبر أن استقلال تيمور الشرقية يعتبر جزءاً من تصفية الاستعمار الغربى، والاغتصاب الأندونيسى. ولما كانت أندونيسيا وحدها والمؤامرات على وحدتها الوطنية لا تتوقف، وكان آخرها إقليم أتشيه، الذى تم تسوية مشكلته فى اتفاق هلسنكى فى أواخر ٢٠٠٥، كما أن المشاكل الداخلية فى أندونيسيا قد أضعفت تمسكها بوحدة أراضيها فى ظل الاتساع الهائل لجزرها، فقد سلمت أندونيسيا باستقلال تيمور الشرقية، وهو أمر أدى إلى مقارنة تلقائية بين فلسطين صاحبة الحق فى إقامة الدولة على أراضيها، وبين إقليم منشق عن الدولة الأم الذى وجد مساندة الغرب حتى استقلاله، وتحمس الأمم المتحدة النادر لهذه القضية.

فى إطار هذا الحماس وجه الأمين العام للأمم المتحدة ثلاث رسائل فى ٢٠٠٠/١/٣١ إلى رؤساء مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أبلغهم فيها أن اللجنة الدولية للتحقيق التى أرسها إلى تيمور الشرقية قد انتهت من تقريرها، وسجلت انتهاكات خطيرة للقانون الدولى الإنسانى وحقوق الإنسان فى الإقليم. وهذه الطريقة التى تستخدم فيها مسائل حقوق الإنسان لتحقيق أهداف سياسية بصرف النظر عن نتائج التحقيق الفعلى. وتشكلت هذه اللجنة بناء على طلب لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومهمتها تجميع المعلومات حول الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان، والتصرفات التى يمكن أن تشكل انتهاكات للقانون الدولى الإنسانى فى تيمور الشرقية. وقد قدم الأمين العام هذا التقرير إلى مجلس الأمن، ثم نظرت الأمم المتحدة فى استقلال الإقليم، وفى قبوله عضواً فى الأمم المتحدة، وبذلك أدى التقرير الذى قدمته اللجنة وظيفتين: الأولى، أن الانتهاكات مبرر لفصل الإقليم عن أندونيسيا، وليس لأن شعب الإقليم يتمتع بالحق

فى تقرير المصير، والوظيفة الأخرى، هى أن يظل التقرير سبباً للتهديد والتلويح لأندونيسيا، حيث تصاعد اتجاه يطالب بتشكيل محكمة دولية لمعاقبة الذين وردت اسماؤهم فى هذا التقرير، وهو نفس المنهج الذى تتبعه الأمم المتحدة بناء على تحريض الأمم المتحدة فى دارفور فى السودان.

٢- لجنة التحقيق الدولية فى التوجو عام ٢٠٠٠:

أذاعت منظمة العفو الدولية أن حكومة التوجو قد نفذت فى مايو ١٩٩٩ أحكاماً بالإعدام دون محاكمة، فطلبت حكومة التوجو من الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية حينذاك، بإنشاء لجنة تحقيق دولية مشتركة، وبالفعل تشكلت اللجنة برئاسة مواطن من تشاد وعضوية برازيلى وأحد مواطنى النيجير، وقدمت تقريرها إلى الأمينيين العاميين للأمم المتحدة والوحدة الإفريقية فى ٢٠٠٠/١٢/٢٦، أى أن عملها استغرق ستة أشهر.

إذا كانت لجنة التحقيق الدولية فى التوجو قد طلبتها التوجو لتبرئة ساحتها مما نسب إليها، فإن لجنة التحقيق الدولية فى تيمور الشرقية قد تشكلت لمحاسبة الحكومة الأندونيسية، وأن تكون مقدمة لاستقلال الإقليم عن أندونسيا.

٣- لجنة الأمم المتحدة للتحقيق فى اغتيال الرئيس البوروندى

عرفت بوروندى عدداً من الانقلابات العسكرية، حيث أصبح الجيش وأدوات السلطة والاقتصاد والقضاء والتعليم بيد الأقلية التوتسى، ولما تولى بويويا مقاليد الحكم فى انقلاب عسكرى عام ١٩٨٧ بتشجيع فرنسا والولايات المتحدة لتوجيه بوروندى إلى المعسكر الغربى، دُفع الرئيس إلى إدخال الديمقراطية فى البلاد، وساعدت الولايات المتحدة كثيراً فى توفير التشريعات والآليات والأشخاص الذين تخصصوا فى نقل الديمقراطية الغربية إلى إفريقيا بعد أن تعهد الرئيس بوش الأب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١ بأن انتهاء الحرب الباردة يؤذن بإقامة

- نظام ديمقراطى على المستوى العالمى. وخلال الحملات الانتخابية التى تم تشجيع الهوتو لتقديم مرشحين فيها رفعت شعارات عرقية خطيرة، ذكرت بتلك الشعارات التى رفعت فى انتخابات أواخر الخمسينات فى رواندا المجاورة، والتى أدت إلى استبعاد عرقى كامل كان مسئولاً عن المآسى والتطورات الدموية فى البلاد منذ الخمسينات حتى الآن. وفاز ميلكيور انداداى الشاب الهوتو المثقف الذى علقت عليه الأغلبية كل آمالها فيما أسمته التحرر من سيطرة الأقلية التوتسى. وظن الرئيس الجديد الذى وصل إلى الحكم بطريقة ديمقراطية لا شائبة فيها، وبأغلبية ثلثى أصوات الناخبين مقابل الثلث الذى حصل عليه الرئيس التوتسى بويويا، أن مجرد وصوله الحكم بهذه الطريقة، ومساندة الشعب له يكفى للممارسة السلطة، ولم يدرك أن هناك فرقاً بين دستورية السلطة وشرعيتها، وبين فاعلية السلطة وأدواتها. انتظر الجيش من ١٠ يوليو ١٩٩٣ حتى مساء ٢١ أكتوبر ١٩٩٣، وانتهى إلى ضرورة اغتياله والتمثيل به، حتى يظل نموذجاً مخيفاً لأى طامع من الهوتو فى تولى هذا المنصب، وأعقب اغتياله موجة عارمة من المواجهات العرقية الدامية التى راح ضحيتها ٥٠ ألفاً من الأبرياء. ولما تصاعدت حدة الانتقادات للحكومة البوروندية بسبب هذه الأحداث، طلبت الحكومة من الأمم المتحدة أن تبعث لجنة دولية للتحقيق فى اغتيال انداداى. والحق أن الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى فى ذلك الوقت قد شكل لجنة لتقصى الحقائق، وهذه اللجنة قدمت تقريرها إلى الأمين العام، وأوصت فيه بتشكيل لجنة دولية للتحقيق، فأرسل الأمين العام فى ١٩٩٥/٦/٢٦، أى بعد نشر لجنة تقصى الحقائق لتقريرها بأربعة أشهر، وبناء على طلب الحكومة البوروندية لجنة أخرى لمراجعة الموقف فى بوروندى، فأوصت هى الأخرى بإنشاء اللجنة الدولية للتحقيق. يلاحظ أن الحكومة البوروندية كانت قد طلبت تشكيل لجنة قضائية للتحقيق، أى أن أحكامها تكون واجبة النفاذ، وأن تحل أحكامها محل القضاء البوروندى. ويبدو أن هذه المطالبة كانت تصدر عن إدراك عميق من الحكومة البوروندية بأن اللجنة الدولية لن تتمكن على الإطلاق من الوصول إلى نتيجة فى المستنقع البوروندى، كما أن القضاء البوروندى الضعيف، والذى يسيطر عليه

التوتسى ليس قادراً هو الآخر على تحقيق العدالة. وقدم الأمين العام تقريره حول هذا الموضوع إلى مجلس الأمن، الذى أصدر فى ١٩٩٥/٨/٢٨ القرار رقم ١٠١٢، الذى يطلب من الأمين العام أن يشكل على وجه الاستعجال لجنة دولية للتحقيق، وحدد مهمتها فى ترتيب الوقائع المتصلة باغتيال الرئيس البوروندى فى ١٩٩٣/١٠/٢١، والمذابح وأعمال العنف الخطيرة الأخرى، والجرائم التى أعقبت الاغتيال. وتختص اللجنة بالتوصية بعد التشاور مع الحكومة البوروندية بالإجراءات القانونية والسياسية والإدارية اللازمة لتقديم المسئولين عن هذه الجرائم إلى المحاكمة، حتى يمنع ذلك تكرار إرتكاب أعمال مماثلة، واقتلاع ظاهرة الافلات من العدال، وتعزيز الوفاق الوطنى، وشدد القرار على ضرورة أن يساعد اللجنة بكل الطرق والوسائل جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية، وتزويد اللجنة بالمعلومات اللازمة لعملها. وتضمن القرار التزام السلطات البوروندية والمؤسسات بما فيها الأحزاب السياسية بالتعاون التام مع اللجنة، والاستجابة لطلباتها فى مجال المعلومات والأمن والتنقل بحرية فى جميع الأراضى البوروندية، والإلتقاء بأى شخص تقدر اللجنة أهميته فى التحقيق، وعلى الحكومة ضمان أمن وحرية الشهود والخبراء. كما التزمت الأمم المتحدة بأن تزود اللجنة بتأمين إضافى بالتشاور مع الحكومة البوروندية نظراً لحالة الأمن المتردية فى البلاد. وتمول اللجنة من صندوق المساهمات الاختيارية، وقد تكلف عمل اللجنة خلال عام ونصف حوالى تسعة ملايين دولار. تشكلت اللجنة برئاسة أحد القضاة من مدغشقر Edibert Razafindralambo وعضوية قضاة من المغرب وتركيا وفنزويلا وكندا. وقد أطلعت اللجنة على ما حدث فى بوروندى، وكان من الواضح أن المتهم هو الجيش البوروندى المسيطر على البلاد، ولذلك سجلت اللجنة فى تقريرها نصائح عامة كان يمكن أن تسطرها فى أى مكان آخر بدلاً من عناء العمل فى بوروندى، حيث انتهت اللجنة إلى أن الوضع الراهن فى بوروندى لا يسمح بأى محاكمة دولية لجرائم إبادة الجنس، وأعلنت اللجنة عن يأسها من أى عدالة أو إنصاف على يد القضاء البوروندى بسبب الظروف الراهنة أيضاً، واكتشفت اللجنة

أن علاج هذه الحالة هو إحداث التوازن العرقى فى كل المواقع. أخيراً، يلاحظ أن القرار ١٠١٢ الذى أنشئ اللجنة لم يشر إلى الفصل السابع من الميثاق.

٤- لجنة التحقيق الدولية فى دارفور

المعلوم أن قضية دارفور قد تصاعدت بشكل واضح منذ النصف الثانى من عام ٢٠٠٤ من خلال الاتهامات المكثفة للحكومة السودانية بأنها تتسامح مع إرتكاب قبائل الجنجويد لجرائم الحرب والإبادة ضد سكان الإقليم. وشابت هذه الحملة تخليطات متعمدة دينية وعرقية ألهبت الرأى العام الدولى ضد الحكومة السودانية، وكذلك منظمات حقوق الإنسان، واستخدمت الحكومة الأمريكية مجلس الأمن فى هذه الحملة التى تنوعت محاورها، منها إنذار السودان لفرض عقوبات عليها، والتلويح من طرف خفى بفصل الإقليم عن الإدارة السودانية، خاصة بعد التوتر الذى حدث بين تشاد والسودان، ومطالبة تشاد بوضع الإقليم تحت إدارة الأمم المتحدة، فضلاً عن تصعيد الاتهامات بإرتكاب أعمال الإبادة الجماعية من جانب الحكومة السودانية، وصدور قرارات مجلس الأمن التى تنشأ منطقة لحظر الطيران السودانى فوق الإقليم، وتطالب الدول بمصادرة أموال وممتلكات المسئولين السودانيين، وكذلك عدم منحهم تأشيرات للدول الأجنبية، ممن ترد أسماؤهم فى التحقيقات. ولهذا السبب أصدر مجلس الأمن فى وقت مبكر، أى فى ٢٠٠٤/١٠/٨ القرار ١٥٦٤ عام ٢٠٠٤، الذى أعقبه القرار ١٥٩٣ فى مارس ٢٠٠٥، والذى تضمن أسماء ٥١ شخصية سودانية بما فيها قيادة الدولة إلى المحكمة الجنائية الدولية، التى بدأت التحقيقات بالفعل منذ ذلك الوقت. وقد شكل الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذاً للقرار ١٥٦٤ لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، برئاسة الفقيه الدولى والقاضى المعروف البروفيسور Casses وعضوية عدد من الشخصيات من مصر وبيرو وباكستان وغانا، والمدير التنفيذى للجنة من جنوب إفريقيا، وهو الذى يرأس الفريق الفنى، الذى يقدم خدمات للجنة. مهمة اللجنة هى التحقيق فى التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الدولى الإنسانى، والقانون الدولى لحقوق الإنسان، وأن

تحدد ما إذا كانت أعمال الإبادة الجماعية قد ارتكبت فى دارفور. وقد انتهت لجنة التحقيق إلى أن الأعمال التى ارتكبت فى دارفور أخطر من الجرائم العادية وأدنى من جريمة إبادة الجنس. وقد استخدم مجلس الأمن هذا التقرير فى تحديد ٥١ إسماً أرفقها بقراره رقم ١٥٩٣ فى مارس ٢٠٠٥ إلى المحكمة الجنائية الدولية.

مما تقدم يتضح أن لجنة التحقيق الدولية فى اغتيال رفيق الحريرى هى السابقة الأولى فى تاريخ لجان التحقيق الدولية. فالحريرى كان شخصاً عادياً بعد استقالته من رئاسة الوزراء، وأنه انضم إلى قائمة طويلة من الشخصيات اللبنانية ضحايا عملية الاغتيالات، التى ترافق عدم الاستقرار فى لبنان، فضلاً عن أن الاهتمام الدولى السريع باغتيال الحريرى قد أثار التساؤل حتى دون أن نعرف مسلسل النزاع السورى الأمريكى.

وتفصيل ذلك أن لجان التحقيق الدولية وفقاً لاتفاقيتى لاهاى ١٨٩٩، ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات كانت تتشكل باتفاق أطراف النزاع، فهى أقرب إلى التحكيم منها إلى التحقيق العادى. أما التحقيقات التى تجريها منظمة العمل الدولية، فهى ذات طابع مهنى، ويقصد بها مواجهة الدولة المعنية بالتزاماتها وفقاً لاتفاقيات العمل. وأما حالات التحقيق الدولى المعاصرة، فلكل ظروفه الخاصة التى لا تقترب ولو بشكل طفيف من لجنة الحريرى، ذلك أن لجنة التحقيق الدولية فى اغتيال انداداى الرئيس الهوتو فى بوروندى، والمذابح التى أعقبت هذا الاغتيال كانت تحرث فى البحر، لأنها تعلم سلفاً أن الحكومة التوتسى وجيشها والشخصيات الرسمية فيهما هم الذين قاموا باغتيال انداداى فى إطار الصراع العرقى فى بوروندى، وكان من المستحيل أن تصل اللجنة إلى مرحلة المحاكمة، ولذلك جاءت توصياتها موجزة وعامة، ثم أوصت بما يستحيل تحقيقه للمستقبل، وهو إقرار التوازن العرقى فى مختلف المجالات، وهى تعلم أن التوازن العرقى ليس مسألة حسابية، وإنما هى قضية سياسية معقدة تعتمد على موازين القوة بين العرقين الذين وصلا فى مرحلة معينة إلى حد الخيار بين حق أحدهما فى الحياة، وليس فقط فى

اقتسام السلطة، وقررت اللجنة فى توصياتها أن كل ما يراد كشفه يصعب تحقيقه بسبب الظروف السائدة فى بوروندى. وإذا كان مقبولاً أن تسجل هذه الجريمة من جانب لجنة دولية محايدة إبراءاً لذمة المجتمع الدولى، وربما يستفاد بعملها فى المستقبل لتصبح جزءاً من تاريخ البلاد وإصبه اتهام إلى الوضع العرقى المتدنى، الذى أوصل البلاد إلى هذه الهاوية، فمن المفهوم أن عمل اللجنة يراهن على المستقبل إن توفرت له ظروف تحقيقه، لمعالجة ظاهرة، وهى تدرك تماماً أن اغتيال انداداى ليس اغتيال لشخص، وإنما تصحيح لمسار أصر التوتسى علفى التمسك به، وهو انفرادهم بكل معانيها، وأن ضغط المجتمع الدولى عليهم لإدخال الديمقراطية هو الذى أظهر رئيساً من الهوتو حتى لو كان رئيساً رمزياً، وهو أمر لا يمكن قبوله نفسياً من جانب التوتسى. أما حالة التوجو، فإن حكومتها هى التى طلبت تشكيل اللجنة حتى تبرأ ذمتها مما نُسب إليها عن طريق منظمات حقوق الإنسان. وأما لجنة التحقيق الدولية فى تيمور الشرقية، فكانت تشكل ظاهرة وسلوكاً عاماً لدولة إسلامية شرحنا ظروف استهدافها لاعتبارات دينية وسياسية. ثم شرحنا ظروف لجنة التحقيق الدولية فى دارفور التى تبحث فى ظاهرة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ومدى نسيتها بشكل أو بأخرى لكى تحقق أهداف متعددة أهمها إثبات أن الحكومة السودانية مثل حكومة بلجراد في يوغوسلافيا لا تستحق شرف إدارة هذا الإقليم، وهي مقدمة لانتزاعه من سيطرة الحكومة السودانية ضمن مخطط عام لتمزيق السودان.

المبحث الثالث

الطبيعة القانونية والسياسية

للجنة التحقيق فى قضية الحريرى

إذا كانت هذه الدراسة قد انتهت إلى أن لجنة الحريرى لجنة فريدة فى تاريخ العمل الدولى، فمن المفيد تحديد طبيعتها القانونية. وفى هذا الصدد يمكن أن نتصور عدة أشكال من طبيعة هذه اللجنة:

الشكل الأول: اللجنة أداة فنية للكشف عن قتلة الحريرى:

فى هذا الشكل لم يحدث أن اهتم المجتمع الدولى باغتيال شخص، إلا إذا كان هناك هدف آخر وراء مشقة البحث، ولذلك فإن الوصول إلى قتلة الحريرى وتسليم الملفات للحكومة اللبنانية أمر ليس مقنعاً. صحيح أن لجنة التحقيق الدولية تصر على أنها تساعد السلطات اللبنانية، ولكن طريقة عمل اللجنة تضع السلطات اللبنانية محل اتهام.

الشكل الثانى: اللجنة أداة دولية لتجاوز انحياز السلطات اللبنانية

لعل دراسة الزوح التى صدرت بها قرارات مجلس الأمن تؤكد أن مجلس الأمن يتهم المسئولين السوريين واللبنانيين، ومن ثم فهو يقوم بنفسه بالتحقيق من خلال اللجنة، وأن القضية فى نظره لا تتصل بالأشخاص، وإنما تتصل بدول وسلوك الدول، كما تتصل بظاهرة، هى الإرهاب الدولى، وأخيراً، الربط بين سلوك هذه الدول، وخاصة سوريا، وبين هذه الجريمة الإرهابية. فى هذا الافتراض، وهو السائد فى عمل لجنة التحقيق وقرارات مجلس الأمن، فإن مجلس الأمن لا يمكن أن يقدم نتائج عامة للجنة التحقيق إلى السلطات اللبنانية، اللهم إلا إذا اشترط أن هذه السلطات يجب أن تكون من العناصر المناوئة لسوريا. وفى هذا الافتراض أيضاً، فإن مجلس الأمن يمكن أن يتجه إلى تشكيل محكمة دولية، مادامت لجنة التحقيق الدولية المستقلة تنظر إلى كل الأطراف فى قفص الاتهام.

الشكل الثالث: لجنة التحقيق أداة لتنقية العلاقات السورية اللبنانية

هناك افتراض يقوم على أساس أن الحريرى شخصية قومية، وأن الكشف عمن له علاقة باغتياله أمر يهم السوريين واللبنانيين، وأن التحقيق الدولى المستقل هو الذى يمكن أن يكشف الحقيقة، ولذلك فإن عدم تعاون سوريا – بالشكل الذى تريده اللجنة تماماً – مع اللجنة يثير غضب اللبنانيين والسوريين ضد الدولة السورية، ولذلك فإن هذا الشكل يفترض أن الحكومة السورية تعمل وفق لرغبات اللجنة، وأن تمسك الحكومة السورية بالتناقض بين ميثاق الأمم المتحدة وبين مرجعية عمل اللجنة وأسلوب عملها يثير هذه الشكوك. من ناحية أخرى، فإن هذا الشكل يفترض أن سوريا إما أن تكون متورطة فى الاغتيال، وإما أن تكون بريئة من الاغتيال. فى هذه النقطة يفترق اللبنانيون والسوريون على أساس أنه فى لبنان ينقسم لبنان إلى فريقين، فريق يرى أن القضية سياسية فى الأساس وتخدم مصالح أجنبية، ولا علاقة لها بدم الحريرى أو غيره، ولذلك فإن الضغط على سوريا فى إطار التحقيق يخدم هذه المصالح ويجب مقاومته، مقابل فريق آخر يرى أن التحالف مع الشيطان لا بأس به مادام يؤدى إلى كشف الحقيقة فى مقتل الحريرى على أساس افتراض أن سوريا هى المتهمة، وأن المضى فى التحقيق بجدية يؤدى إلى هذه النتيجة. هذا الافتراض يتجه إلى معاداة سوريا. والحق أن التحقيق الذى يستهدف بيان أوجه الحقيقة بشكل مجرد يجب أن يكون تحقيقاً فنياً، وإذا كان هناك خلاف بين سوريا ولبنان إجمالاً حول هذه القضية، فيجب أن تتشكل لجنة التحقيق بمعرفة الطرفين المتنازعين، ولهذا السبب، فإن الشكل الأخير هو الذى يقترب من حقيقة وصف الطبيعة القانونية والسياسية للجنة.

الشكل الرابع: اللجنة أداة فى يد جهات أجنبية لتدمير العلاقات السورية اللبنانية

من المعروف أن عمل لجنة التحقيق عادة ينتهى إلى نتائج تفيد فى الكشف عن الحقائق التى تعمل اللجنة من أجلها. وبالنسبة للجنة الحريرى، فإن التحقيق فى هذا المجال يتجه بشكل واضح نحو البحث عن أوجه التورط السورى، مما يدفع

سوريا إلى الحذر من اللجنة، كما يدفع طائفة من اللبنانيين إلى الإلحاح على عمل اللجنة بهذه الطريقة. ولو افترضنا جدلاً أن لسوريا علاقة ما بمقتل الحريرى، فهل ترتهن العلاقات السورية اللبنانية إلى الأبدب نتيجة التحقيق؟ الحق أن الدول صاحبة المصلحة فى التحقيق لا تنتظر إثبات تورط سوريا، ولكنها تأمل فى فرض هذا التورط عليها، عن طريق اللجنة التى زودها مجلس الأمن بسلطات مطلقة، وقرار اتهام مطلق، وحرم سوريا من أن تعقب على قرار اللجنة، وقرار المجلس، ووضعها منذ البداية فى دائرة الإدانة، وليس الاتهام، واجتهد ميلس فى تقريره الأول لتعزيز أدلة الإدانة، وليس الاتهام، رغم أن تقريره الأول ختم بعبارة معروفة، وهى أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

ولعلنا نذكر فى هذا المقام أنه فى قضية لوكربى، فإن الدول الغربية الثلاث، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، قد وجهت مذكرة إلى الحكومة الليبية ألزمتها منذ البداية بأن تعترف بأنها هى التى قامت بتفجير الطائرة الأمريكية، وأن تقدم الذين قاموا بهذا العمل إلى المحكمة البريطانية أو الأمريكية، وأن تدفع تعويضاً لأسر الضحايا عن هذه الجريمة، كذلك يجب على ليبيا وفقاً لهذا "الإنذار" أن تتوقف عن حماية الإرهاب وممارسته.